مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية

اسم المقال: الفكر السياسي عند الدكتور الدريني بحث محكم في الفقه الإسلامي وأصوله
اسم الكاتب: منى الصاغرجي، غيداء المصري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/10300
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية
المجلد 4 (3) -2024: 331-350

Damascus University Journal of Legal Sciences
Vol 4 (3) -2024: 331-350

الفكر السياسي عند الدكتور الدريني بحث محكم في الفقه الإسلامي وأصوله

منى الصاغرجي[1]، غيداء المصري[2]

[1] طالبة ماجستير، قسم الفقه الإسلامي وأصوله، كلية الشريعة، جامعة دمشق.

[2] أستاذ، قسم الفقه الإسلامي وأصوله، كلية الشريعة، جامعة دمشق.

الملخص:

لقد تناولت في بحثي هذا معنى الفكر السياسي؛ فعرّفت به عموماً، وبالفكر السياسي الإسلامي على وجه الخصوص، وبيّنت مكانته، ثم ترجمت للدكتور فتحي الدريني باختصار، فتضمنت الترجمة: مولده ونشأته، وتحصيله العلمي والوظائف التي شغلها، ثم آثاره ووفاته، كما اشتمل البحث على بيان جهوده في هذا المجال، والتي تضمنت المؤلفات التي تركها في الفكر السياسي، وتشتمل على: نظرية "الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده"، هذه النظرية التي درسها بمنهجية علمية جديدة، مبيناً الأحكام التي تخص تقييد الدولة لحقوق الأفراد بحيث لا تطغى أو تؤثر سلباً على الحقوق العامة في المجتمع، كما تشتمل على مجموعة من الأبحاث في فقه السياسة الشرعية، وتضم عشرة أبحاث، وكتاب "خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم"، والذي تناولته بشيء من التفصيل، وأخيراً استخلصت من جهوده في هذا المجال المبادئ الأساسية التي بنى عليها فكره السياسي؛ فكانت على قسمَين:

مبادئ عامة: وهي عبارة عن ستة مبادئ:

- الأول: العقيدة عنصر جوهري في التشريع السياسي الإسلامي.
- الثاني: المعقولية والمنطقية.
- الثالث: العدل المطلق.
- الرابع: حرية الإرادة الإنسانية أصل عتيد لا يتنافى مع عقيدة القدر الإلهي.
- الخامس: سيادة الدولة منوطة بالتشريع الذي يخضع له الحاكم والمحكوم.
- السادس: مبدأ الوحدة.

ومبادئ خاصة بالعلاقات الدولية: وهي خمسة مبادئ:

- الأول: مبدأ العدل الدولي.
- الثاني: القوة في منطق الإسلام سند للحق والعدل.
- الثالث: مبدأ حرية الدين.
- الرابع: الحرب شُرعت للضرورة، والجهاد وسيلة للدفاع ورد الظلم.
- الخامس: مبدأ وحدة السياسة الخارجية في السلم والحرب.

الكلمات المفتاحية: الفكر السياسي، الدريني.

تاريخ الايداع: 2022/7/5
تاريخ القبول: 2022/11/7

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

The political thought of Professor .Al-Durayni Judgeable search in the Islamic jurisprudence and its origins.

Monaal Sagherji[1], Ghaidaa-Al Masri[2]

[1]Master's student, Department of Islamic Jurisprudence and its Principles, Faculty of Sharia, University of Damascus.

[2] Professor, Department of Islamic Jurisprudence and its Principles, Faculty of Sharia, University of Damascus.

Received: 5/7/2022
Accepted: 7/11/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC **BY- NC-SA**

Abstract:

In this research, I dealt with the meaning of political thought, and I introduced it to it in general, and Islamic political thought in particular, and explained its position.

His efforts in this field, which included the books he left on political thought, and include the theory of right and the extent of the state's authority to restrict it, this theory that he studied with a new scientific methodology, indicating the provisions related to the state restricting the rights of individuals so that they do not overwhelm or negatively affect public rights in The society, it also includes a set of researches in the jurisprudence of legitimate politics, which includes ten researches, and a book on the characteristics of Islamic Legislation in politics and governance, which I dealt with in some detail.

General principles, which consist of six principles:

First: Creed is an essential element in Islamic political legislation.

Second: reasonable and logical.

Third: absolute justice.

Fourth: The freedom of human will is an imminent principle that does not contradict the doctrine of divine destiny.

Fifth: The sovereignty of the state is dependent on the legislation to which the ruler and the ruled are subject.

Sixth: The principle of unity, and principles of international relations, which are five principles:

The first: The principle of international justice.

Second: Strength in the logic of Islam a support for truth and justice.

Third: The principle of freedom of religion.

Fourth: War is legislated out of necessity, and jihad is a means of defense and restitution of injustice.

Key Words: Political Thought, Al-Durayni.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

نحمده تعالى على ما امتن به علينا – أمة الإسلام– بما تكفّل به من حفظ ديننا بحفظ القرآن الكريم إلى يوم الدين، فكان من لوازم حفظه أن سخّر لهذه الأمة من العلماء الجهابذة، في كل عصر من العصور مَن لا يدّخر جهداً في خدمة هذا الدين، واستنباط الأحكام من قواعده وأصوله بما يتناسب مع مستجدات كل عصر وحين، فكان في دراسة ما توصّل إليه هؤلاء العلماء، وتسليط الضوء على ما بذلوه في سبيل ذلك كبير نفعٍ لكلٍّ من طلاب العلم على وجه الخصوص، وغيرهم على وجه العموم، وهو ما قمت به في بحثي هذا، حيث تناولت بالدراسة الفكر السياسي عند الدكتور الدريني، بما يسلط الضوء على ما توصل إليه هذا العالم المعاصر في فقه السياسة الشرعية.

- **أهمية البحث:**

تأتي أهمية بحثي من ارتباطه بالفكر السياسي عند عالم معاصر كانت له جهود واضحة فيه، وكذلك من ارتباطه بعلم السياسة التي يعدها قادة الفكر السياسي الإسلامي أشرفَ العلوم على الإطلاق؛ لشرف موضوعها الذي يتعلق بوظائف الدولة عموماً، وبإعداد المواطن الصالح على وجه الخصوص.

- **سبب الاختيار:**

إن من أهم أسباب اختياري لموضوع هذا البحث؛ ما وجدته عند الدكتور الدريني من جهد واضح لإرساء المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها الفكر الإسلامي السياسي، والتي لم يُسَلَّط الضوء عليها من قبل، عند الباقي ممن كتب في السياسة الشرعية.

- **تساؤلات البحث:**

ما معنى الفكر السياسي؟ وما الجهود التي بذلها الدكتور الدريني في هذا المجال؟ وما هي المبادئ التي توصل إليها فيه؟ وما المنهج الذي اتبعه في ذلك؟

- **أهداف البحث:**

التعريف بمعنى الفكر السياسي، والجهود التي بذلها الدكتور الدريني في هذا المجال للتوصل إلى مبادئه فيه، ومنهجه في ذلك.

- **منهج البحث:**

اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي الاستقرائي الاستنتاجي؛ حيث استقرأت جهود الدكتور الدريني في الفكر السياسي من خلال مؤلفاته فيه، ثم استنتجت المبادئ التي بنى عليها هذا الفكر، والمنهج الذي اتبعه في ذلك.

- **خطة البحث:**

وضعت لبحثي هذا خطةً تضمّنت مقدمةً، و مبحثاً تمهيداً، ومبحثَين اثنين، اشتمل كلٌّ منهما على مطلبين، وخاتمةً فيها خلاصة البحث، ونتائجه، والتوصيات.

خطة البحث:

- **المقدمة:** وتتضمّن: أهمية البحث، وسبب اختياره، وتساؤلات البحث، وأهدافه، والمنهج المتبع في كتابته، وخطته.
- **المبحث التمهيدي:** التعريف بمصطلحات البحث.

المطلب الأول: التعريف بالفكر السياسي، ومكانته.

المطلب الثاني: التعريف بالدكتور الدريني.

- **المبحث الأول:** جهود الدكتور الدريني في الفكر السياسي، ومنهجه في التأليف فيه.

المطلب الأول: جهود الدكتور الدريني في الفكر السياسي.

المطلب الثاني: منهج الدكتور الدريني في التأليف في الفكر السياسي.

- **المبحث الثاني:** مبادئ الفكر السياسي عند الدكتور الدريني.

المطلب الأول: المبادئ العامة للفكر السياسي عند الدكتور الدريني.

المطلب الثاني: المبادئ الخاصة بالعلاقات الدولية.

- **الخاتمة:** وتتضمن خلاصة البحث، و النتائج، والتوصيات.

المبحث التمهيدي: التعريف بمصطلحات البحث:

سيكون هذا تمهيداً للبحث من خلال التعريف بالفكر السياسي، وبيان مكانته، والتعريف بالدكتور الدريني.

المطلب الأول: التعريف بالفكر السياسي، ومكانته:

الفرع الأول: تعريف الفكر السياسي:

1- تعريف الفكر:

- **الفكر لغة:** من باب فكر: والتفكر: التأمل[1]. والفكر بالكسر: تردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني[2].
- **الفكر اصطلاحاً:** ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول[3].

 وبذلك نرى أن الفكر يحمل نفس المعنى في اللغة والاصطلاح، بل عرّفته بعض كتب المصطلحات بالتعريف اللغوي ذاته.

2- تعريف السياسي: والسياسي نسبة إلى السياسة.

- **السياسة لغة:** من باب سوَسَ، والسَّوس: الرياسة.

وساس الأمر سياسةً: قام به، وسوّسه القوم: جعلوه يسوسهم.

والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه[4].

- **السياسة اصطلاحاً،** عُرّفت: بأنها "استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة؛ فهي من الأنبياء في ظاهرهم وباطنهم، ومن السلاطين والملوك في ظاهرهم، ومن العلماء في باطنهم"[5].

---

[1] مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي (666هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط5، مادة فكر، ص242

[2] انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي(ت770هـ) المكتبة العلمية، بيروت، المادة: فكر 480/2

[3] التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 1983م، ص168

[4] انظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور(ت711هـ) دار صادر، بيروت، ط3، المادة: سوس، 108/6

- **علم السياسة:** هو "إدارة الشؤون المشتركة، بمقتضى الحكمة"[6].

كما عُرّفت السياسة الشرعية بأنها: "ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحي."[7]

يتضح مما تقدّم من تعاريف السياسة أنها تحمل المعنى نفسه في اللغة والاصطلاح، إلا أنها في الاصطلاح أخص؛ إذ تختص بالإرشاد إلى الطريق الصحيح، المنجي في الدنيا والآخرة.

3- التعريف بمفهوم الفكر السياسي:

- **الفكر السياسي:** هو مجموعة من الأفكار والمبادئ والآراء السياسية التي تعاقَبَ المفكرون من الناحية التاريخية في طرحها، طبقاً لاحتياجات مجتمعاتهم وظروفهم التي تأثروا بها، وعاشوا فيها[8].
- **وعُرّف أيضاً:** بأنه فلسفة، ونظرية سياسية تقوم على دراسة موضوعات سياسية؛ كالحرية، والعدالة، والملكية، والحقوق والقانون، ويشير غالباً إلى الرأي العام[9].

وهذه الموضوعات في الحقيقة هي التي قام الدكتور الدريني بدراستها في الشريعة الإسلامية، مقارناً بين نظرة الإسلام إليها، وبين نظرة غيره من مختلف التشريعات الوضعية القديمة والحديثة، التي قام بالاطلاع عليها، ودراستها، وبيان تفوق الشريعة الإسلامية في كثير منها.

وعمل الدكتور الدريني هذا هو ما عُرّف به الفكر السياسي الإسلامي؛ فقد عُرّف بأنه: نشاط يقوم به عقل الإنسان المسلم، ويتم من خلاله فهم آراء، ومبادئ، وأفكار[10].

الفرع الثاني: مكانة الفكر السياسي:

- إن مكانة الفكر السياسي تأتي من كونه ينبثق عن علم السياسة، الذي يعتبر أحد العلوم والتوجّهات الإنسانية التي تضم كافة الإجراءات والسبل لاتخاذ القرارات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرار وسلامة الجماعات البشرية.

كما أنه يضم جملة من النظريات التي يتم من خلالها تحديد السلوك الخاص بالحكومات.

وهو من المقومات المرتبطة بتنظيم حياة البشر؛ حيث يرسم الحدود واللوائح والقوانين التي تحول دون تعدي طرف على آخر[11].

- أما في التشريع الإسلامي، وعند رواد الفكر السياسي فيه، فإن مكانته تأتي من دور البعد السياسي في صياغة المجتمع صياغة تؤهله لإقامة دولة وطيدة الأركان، ظاهرة المنعة، منيفة الحضارة، ذات وجود دولي مرموق، إذ من البدهي، أن لا دولة دون مجتمع سياسي منظّم، يتبادلان التأثير والتأثر.

بالإضافة إلى أن علم السياسة المرتبط به يعد عند هؤلاء الرواد من أشرف العلوم على الإطلاق، تبعاً لشرف مكانته وموضوعه.

---

[5] التعريفات الفقهية، المفتي السيد محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م- 1424هـ، ص117

[6] طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، عبد الرحمن الكواكبي(ت1320هـ) المطبعة العصرية، حلب، ص13

[7] الطرق الحكمية، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية(ت751هـ)، مكتبة دار البيان، ص12، وهذا التعريف نقله ابن القيم عن ابن عقيل.

[8] انظر: https://www.bipd.org/publications/1218153.aspx

نشر من قبل معهد البحرين للتنمية السياسية، اطلع عليه بتاريخ2022/6/7م، التوقيت: 6:06م

[9] انظر: تاريخ الفكر السياسي، موضوع، https://mawdoo3.com

اطلع عليه بتاريخ 11-5-2022م، كتب بواسطة إحسان عقلة، التوقيت: 7:20م

[10] انظر: تاريخ الفكر السياسي، موضوع، https://mawdoo3.com

[11] انظر: مفهوم الفكر السياسي، https://mawdoo3.com

كتب بواسطة رزان صلاح، اطلع عليه بتاريخ 2022/6/7م، التوقيت: 9:33م

فشرف مكانته: أن السياسة تتعلق بها وظائف شتى في الدولة، قوامها تدبير شؤونها داخلاً وخارجاً، وهذا التدبير هو متعلَّق تلك الوظائف التي من أهمها داخلاً إعداد المواطن الصالح.

أما شرف موضوعه: فيأتي من كون هذا العلم مصدر إيحاء للدوافع النفسية سمواً، وطهارةً، ونبلاً، أن تعتسف وتشتط بما تملي على أربابها من ترسّم سلوك معين، واتخاذ مواقف حاسمة، لا سيما تجاه القضايا المصيرية الكبرى، إضافةً إلى أنه علم معياري تقويمي موجّه للواقع السياسي للمجتمع في كل عصر[12].

المطلب الثاني: التعريف بالدكتور الدريني:

وذلك من خلال بيان كلٍّ من: مولده و نشأته، و تحصيله العلمي، و الوظائف التي شغلها، وآثاره، و وفاته.

الفرع الأول: مولده، ونشأته[13]:

ولد الدكتور محمد فتحي عبد القادر الدريني في بلدة الناصرة[14] في فسطين عام 1924م، ونشأ فيها، وتخرّج من ثانويتها، ثم سافر إلى مصر ليتمّ تعليمه في الأزهر الشريف.

الفرع الثاني: تحصيله العلمي[15]:

حصل الدكتور الدريني على الدكتوراه في الشريعة، والعالمية في القضاء من كلية الشريعة والقانون في الأزهر الشريف، كما حصل على دبلوم التربية وعلم النفس من جامعة عين شمس، ودبلوم العلوم السياسية من جامعة القاهرة، ودبلوم العلوم القانونية من معهد البحوث و الدراسات القانونية التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة؛ كل ذلك بين عامَي 1943-1965م.

الفرع الثالث: الوظائف التي شغلها[16]:

- عُيّنَ الدكتور الدريني مدرساً في دار المعلمين بدمشق، ثم معيداً في كلية الشريعة، بين عامَي 1957-1960م، كما عمل أستاذاً في كلية الحقوق لبعض المواد.
- شغل منصب عميد كلية الشريعة بدمشق، ودرّس فيها حتى عام 1988م.
- أسس قسم الدكتوراه في جامعة الأردن، وتعين فيها بين عامي 1990-2001م.

---

[12] انظر: دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، الدكتور فتحي الدريني، دار قتيبة، بيروت، ط1، 1418هـ-1998م،3/7-8
وفي شرف هذا العلم يقول الإمام الغزالي: "...و أشرف هذه الصناعات أصولها، و أشرف أصولها السياسة....." انظر: إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي(ت505هـ)، دار المعرفة، بيروت 13/1

[13] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط2، من ترجمة المؤلف، ص7
شخصيات الجزيرة https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons/27/5/2017
اطلع عليه بتاريخ 9-5-2022م، التوقيت: 7:40ص https://youtu.be/nLBY1VgdZsQ
اطلع عليه بتاريخ 8-11-2021م، التوقيت: 7:40ص

[14] قرية فلسطينية بينها وبين طبرية ثلاثة عشر ميلاً، يقال أن المسيح ولد فيها، ومنها اشتق اسم النصارى. انظر: معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت626هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، 5- ص251
تعتبر بعد أحداث النكبة عام 1948م مركزاً ثقافياً وإدارياً لعرب 48، تشتهر المدينة تاريخياً كونها بوابة للغزاة، تبعد عن مدينة القدس 105كم، وعن مدينة دمشق129كم.
انظر: معلومات عن مدينة الناصرة، https://mawdoo3.com
اطلع عليه بتاريخ 11-5-2022م، التوقيت: 9:45ص، كتب بواسطة سميحة ناصر خليف.

[15] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. الدريني، ترجمة المؤلف، ص7
المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، الدكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط3، ترجمة المؤلف، ص7
الاجتهاد المقاصدي عند الدكتور الدريني وتطبيقاته على القضايا المعاصرة، ثابت أحمد عبد الحافظ عساف، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2016م، ص8

[16] انظر: الاجتهاد المقاصدي عند الكتور الدريني وتطبيقاته، ثابت عساف، ص9
حديث الذكريات https://youtu.be/nLBY1VgdZsQ اطلع عليه بتاريخ 8-11-2021م، التوقيت 2:00م

- درّس في الجزائر، والسودان، وألقى محاضرات في ليبيا، وفي ألمانيا وأمريكا.

الفرع الرابع: آثاره[17]:

ترك الدكتور الدريني مجموعة من المؤلفات والأبحاث؛ من أهمها:

- نظرية التعسف في استعمال الحق، طبع مؤسسة الرسالة، 2008م.
- المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، طبع مؤسسة الرسالة، 2008م.
- بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، طبع مؤسسة الرسالة، 2008م.
- بحث الحضارة الإنسانية في الإسلام، مقدّم إلى المؤتمر الإسلامي المنعقد في الخرطوم، 1968م، طبع جامعة أم درمان.
- نظرية العقد في الفقه الإسلامي، بحث مقارن، ألقي محاضرات في الدراسات العليا في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة أم درمان الإسلامية، في جمهورية السودان، 1980م.

الفرع الخامس: وفاته[18]:

ألم بالدكتور الدريني مرض في مفاصل الرجلين وهو بالأردن، فعاد إلى دمشق، ثم توفي و دفن فيها –رحمه الله– عام 2013م.

المبحث الأول: جهود الدكتور الدريني في الفكر السياسي، ومنهجه في التأليف فيه:

وفيه سأبين جهود الدكتور الدريني من خلال المؤلفات التي تركها في هذا المجال، ومنهجه في التأليف، وذلك في مطلبَين اثنين:

المطلب الأول: جهود الدكتور الدريني في الفكر السياسي:

تظهر جهود الدكتور الدريني في الفكر السياسي من خلال المؤلفات القيّمة التي تركها في فقه السياسة الشرعية؛ وهي: كتاب "خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم"، و"الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده" ومجموعة من الأبحاث في فقه السياسة الشرعية، وسأعرّف بكل منها فيما يلي:

الفرع الأول: كتاب "خصائص التشريع الإسلامي في السياسة و الحكم":

ولعلّ هذا الكتاب من أنضج وأوضح وأشمل ما كتب الدكتور الدريني في السياسة الشرعية، بل يمكننا أن نعتبر أن ما تركه من مؤلفات في هذا المجال يعتبر تأكيداً، أو شرحاً و توسّعاً لما جاء في هذا الكتاب، و هذا ما دفعني لتناوله بشيء من التفصيل.

أولاً:

في هذا الكتاب أوضح الدكتور الدريني مفهوم السياسة الشرعية في الإسلام، وبيّن مجالات سياسة التشريع، والمصالح الفردية والعامة، وخصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، وقواعده، واستهله ببيان الأسباب التي دفعته لكتابته، والتي تتلخص فيما يلي[19]:

---

[17] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د.الدريني، ترجمة المؤلف، ص8
الاجتهاد المقاصدي عند الدكتور الدريني، ثابت عساف، ص10–11

[18] انظر: الاجتهاد المقاصدي عند الدريني، ثابت عساف، ص12
شخصيات الجزيرة aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons
اطلع عليه بتاريخ 27–5–2021م، التوقيت 7:40ص

[19] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. الدريني، ص11–12

1- أنه باستجابته للدعوة في المشاركة في المؤتمر العالمي لتاريخ الحضارة العربية والإسلامية، الذي انعقد في دمشق بمناسبة حلول القرن الخامس عشر الهجري أُعِدَّت نواة هذا البحث، ثم اتسع نطاقه بما تفتّح أمامه من آفاق الفكر، من خلال التحليل، والاستدلال، والاستنتاج، لتتكامل حلقاته، حتى غدا مجسّماً في هذا الكتاب.

2- أن الفقه السياسي الإسلامي لم يُعالَج بالاستقراء والتحليل المنطقي، معالجةً تنفذ إلى الفلسفة التشريعية التي تنهض عليها مبادئه العامة، فقد اكتفى فقهاء السياسة المسلمين كما يرى بتتبّع التفصيلات الجزئية لأحكامه، وجمعها وتدوينها دون أن يستخرجوا قواعده الكلية وأصوله العامة.

ثانياً:

- افتتح الدكتور الدريني الكتاب بكلمة أَوجز فيها جلَّ ما يريد الحديث عنه فيه [20].
- قسّم الكتاب إلى مقدمة، وبابين:

1- **المقدمة**[21]: عنون لها بـ "مفاهيم عامة في السياسة والحكم"

وتناول فيها المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسة الحكم في التشريع الإسلامي، بحثاً وتحليلاً يفضي إلى تبيين فلسفتها التشريعية.

2- **الباب الأول**[22]: شرح فيه خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، والتي من أهمها: المعقولية والمنطقية، والشمول بكافة أبعاده (الموضوعي، والإنساني، والفطري، والزماني، والمكاني)، والتوازن بين المصالح الجزئية، وبينها وبين المصلحة الإنسانية العليا، واعتماده العلم موضوعاً لأحكامه، إضافةً إلى التسامح تجاه المخالفين في الدين.

3- **الباب الثاني**[23]: بيّن فيه أهم قواعد الحكم في الإسلام، والتي تُعتبَر الصحيفة دستوراً تُستَقَى منه هذه القواعد؛ وفيه تحدّث عن أهم قواعد السياسة الخارجية في الإسلام، كما قام بالمقارنة بين أصول الفكر السياسي الوضعي، وبين قواعد التشريع السياسي الإسلامي، مع النقد والتوجيه، إضافةً إلى أنه درس في هذا الباب نظرية
الشورى في التشريع السياسي الإسلامي من جميع جوانبها.

المطلب الثاني: كتاب "الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده[24]":

لقد درس الدكتور الدريني في هذا الكتاب نظرية الحق بمنهجية علمية جديدة، وبيّن فيها الأحكام التي تخص تقييد الدولة لحقوق الأفراد، بحيث لا تطغى أو تؤثر سلباً على الحقوق العامة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

إذ الأصل في الحق الفردي التقييد بما قيده الشارع به؛ لأنه منحة منه، فهو عبد له سبحانه لا للدولة، بل هو والدولة سواء في جهة تلقي هذا الحق.

وإنما تقتصر وظيفة الدولة على تقييد هذا الحق بالقوة إن لم يتحقق تلقائياً، فهي مسؤولية ولي الأمر، التي استمدّها من الشارع.

---

[20] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ص11 وما بعدها.

[21] انظر: المرجع السابق، ص81 وما بعدها.

[22] انظر: المرجع السابق، ص223 وما بعدها.

[23] انظر: المرجع السابق، ص273 وما بعدها.

[24] انظر: الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، الدكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م.
وقد استخلصت الباحثة ما كتبته فيما يتعلق بهذه النظرية من خلال قراءتها لها كاملة، ويمكن الاطلاع على خطوطها العامة من قراءة مقدمة المؤلف، ص16 وما بعدها.

المطلب الثالث: بحوث في فقه السياسة الشرعية:

وهي عبارة عن اثني عشر بحثاً تدرس فقه السياسة الشرعية من جوانبه المختلفة، جمعها الدكتور الدريني في الجزء الثالث من كتابه "دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر"[25]، وعناوينها كما يأتي:

1- البعد السياسي للمجتمع الإسلامي المعاصر.

2- وحدة الأمة في فقه القرآن والسنة (وهو عبارة عن بحثين.)

3- منهج الأصوليين في التقريب بين المذاهب.

4- الجهاد في مفهومه القرآني الحق يتنافى ومفهوم الإرهاب الدولي.

5- الإرهاب الدولي سياسة ثابتة مرسومة تهيمن عليها الدول الاستعمارية.

6- الإرهاب الدفاعي غير الإرهاب الهجومي في شرعة الإسلام.

7- استرداد الحقوق المغتصبة لا يتم بتوقع الخوارق والمعجزات.

8- تجزؤ العدل الدولي من أعظم مواقف الإثم الكبرى في نظر الإسلام.

9- الإسلام يرفض سياسة الأمر الواقع على الصعيد الدولي.

10- أصول الفلسفة السياسية في الإسلام مقارنة بالتيارات السياسية الغربية المعاصرة.

11- منابع الحقوق العادلة والحاسمة لقضايا المسلمين المصيرية على الصعيد الدولي.

المطلب الثاني: منهج الدكتور الدريني في التأليف في الفكر السياسي: وسأجمله في النقاط الآتية، والتي تتمثّل في أربعة فروع:

الفرع الأول: اختصار المحتوى كاملاً في الكلمة التي يستهلّ بها الكتاب أو البحث:

إن الدكتور الدريني يختصر في ما يسميه "كلمة المؤلف" أو "المقدمة" المحتوى الكلي للكتاب، أو البحث[26].

ففي كتابه "خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم" يقول: "قد تكون هذه الكلمة مطوّلة جامعة بعض الشيء، وذلك بالنظر إلى ما احتفّ بهذا البحث من ظروف، وما قصد منها من تمهيد السبيل لتيسير فهمه، وتوضيح كثير من مقرراته الفقهية، وعناصر استدلالاته الأصولية، على الرغم مما بذلت من جهد في تبسيط أسلوبه، تقريباً لمعانيه إلى أذهان القراء والباحثين."[27]

الفرع الثاني: الحيادية حيال ما ينقله من الآراء، والبعد عن التعصب:

فهو يقف على مسافة واحدة من الآراء التي ينقلها؛ سواءً كانت هذه الآراء لفقهاء مسلمين أو غير مسلمين، ويناقشها مناقشةً موضوعية، محتكماً إلى القواعد والمبادئ الإسلامية والعقلية الكلية، وذلك كما في مقارنته لأصول الفكر السياسي الوضعي مع قواعد التشريع السياسي الإسلامي[28].

حيث أنه بعد أن بين أن الإسلام يرسي في تشريعه أصول الأخلاق التي ترتد من حيث المنشأ إلى البصيرة الفطرية في الإنسان، وأن تجريد السياسة عن الخلق ينافي هذه الأصول، ويجعل هذه السياسة قوة هدّامة؛ لهدمها قوة الخلق في الفرد والمجتمع، يبدأ بنقد

---

[25] انظر: دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د. الدريني 5/3 وما بعدها.

[26] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. الدريني ص12 وما بعدها.
الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، د. الدريني ص16 وما بعدها.
دراسات و بحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د. الدريني 7/3-8-9، بحث: البعد السياسي للمجتمع الإسلامي المعاصر.

[27] خصائص التشريع الإسلامي ي السياسة والحكم، د. الدريني، ص11

[28] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. الدريني، ص316 وما بعدها.

ومناقشة السياسات الوضعية التي تدعو وتقوم على فصل السياسة عن هذه الأصول، فيقول: "ويُتّجَه عليهم في التمييز العنصري، بأنه ظلم وفساد كبير، فضلاً عن أنه افتئات على أصل فطرة التكوين الإنساني، فكل تصرف على أساس هذا التمييز، منافٍ لمقتضى العدل، والمساواة، فضلاً عن كونه عدواناً على أصل الفطرة."[29]

كما أنه لا يرى بأساً في أن يؤيد ما يراه صحيحاً، وإن كان لغير المسلمين؛ كما في عرضه للمبدأ الذي ينادي به الفقه السياسي العالمي: "الرجل المناسب في المكان المناسب[30]."

الفرع الثالث: الاستقلالية الفكرية:

حيث يقوم بإبداء رأيه إن كان مخالفاً لما يعرضه من الآراء، أو يؤيد ما يراه مناسباً ويعضد ذلك بالبرهان، وذلك كما في نظرية الشورى[31].

فبعد أن بيّن اختلاف الفقهاء في تحديد عناصر مجلس الشورى، أو أهل الحل والعقد، يقول: "و أياً ما كان، فنحن نرى أن أهل الحل والعقد قد تشعّبت بهم المهام، وتعقّدت، بحكم تنوع مطالب الحياة، وتكاثر مرافقها، ومصالحها العامة في عصرنا هذا، نتيجة للتقدم العلمي والتقني بوجه خاص، مما لا يستقيم أبداً إغفال أمره، و عدم إعطائه ما يستحق من التقدير و الاعتبار في تدبير شؤون لحكم و السياسة، وهؤلاء منوط بهم تدبير هذه المصالح على الوجه الأجدى والأكمل، ولا يتم ذلك عقلاً إلا أن يتوافر فيهم من الشروط ما يمكنهم من تحقيق الغاية من وجودهم، و أن تُراعى تلك الشروط عند اختيارهم، و إلا كانت جماعة مفرغة من المؤهلات التي هي أساس إسناد الأمر إليها شرعاً، وذلك غير جائز؛ لأنه توسيد الأمر إلى غير أهله، مما يجعلها هيئة شكلية جوفاء، لا نفع يُرتجى منها، ولا معنى لوجودها."[32]

الفرع الرابع: الموسوعية الفكرية:

نراه يكتب من ذاكرته في بعض المواضع، وفي مواضيع متنوعة؛ منها في العقيدة[33]، حينما كتب عن "الحجة البالغة وجه الحق لله على خلقه تجلية لحقيقة القضاء والقدر، و إلزاماً لهم بتبعة التكليف القائم على الحرية المسؤولة"[34].

ومنها في السياسة حينما تحدّث عن السياسة النازية، فقال: "ولعل الفلسفة النازية والفاشية في عصرنا هذا قد استقت مقوماتها الفكرية من هذا المبدأ، وعلاقة هذا المبدأ بالعنصرية لا تخفى....."[35] وكذلك في غيرهما، يدلنا على ذلك عدم توثيقه لما يكتبه فيها.

المبحث الثاني: مبادئ الفكر السياسي عند الدكتور الدريني:

في هذا المبحث سأبين المبادئ التي بنى عليها الدكتور الدريني فكره السياسي، والتي نستطيع أن نستشفها من جهوده في فقه السياسة بشكل عام، ومن كتابه "خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم"[36]بشكل خاص، وهذه المبادئ – بلا شك–

---

[29] المرجع السابق، ص324

و انظر: دراسات و بحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د. الدريني 139/3 مناقشته لمقولة "شعب الله المختار"

[30] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. الدريني، ص367 إلى 371

[31]انظر: المرجع السابق، ص367–372 وما بعدها.

[32] خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. الدريني ص367

[33] انظر: المرجع السابق، ص110–111–112

[34] المرجع السابق، ص109 حيث كتب الفقرة كاملة بلا توثيق.

[35] انظر: المرجع السابق، ص145–246

[36] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د.الدريني

وما كان من هذه المبادئ موجوداً في كتب أخرى للمؤلف فسأوثّقه في موضعه.

مستوحاة من القواعد العامة للتشريع الإسلامي؛ ذلك أن روح التشريع العام تكفي مستنَداً للتشريع السياسي، وستكون هذه المبادئ على قسمين؛ قسم يبين المبادئ العامة لفكره السياسي، وقسم يبين المبادئ الخاصة بالعلاقات الدولية، وسأفرد كلّ قسم في مطلب:

المطلب الأول: المبادئ العامة للفكر السياسي عند الدكتور الدريني:

وفي هذا المطلب سأبين المبادئ العامة للفكر السياسي عند الدكتور الدريني كما استخلصتها، وهي ستة مبادئ:

الفرع الأول: المبدأ الأول: العقيدة عنصر جوهري في التشريع السياسي الإسلامي:

فالكيان العقائدي هو الذي أرسى الرسول صلى الله عليه وسلم أركانه قبل أن يضع أي نظام سياسي، أو يقوم بأي إنجاز مادي، فكانت دولته دولةً فكريةً، تقوم على المثل والعقائد والفضائل، فضلاً عن مبادئها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ذلك لأن الحضارة المادية التي تقوم على فراغ عقائدي، لا تستهدف أغراضاً أوقيماً إنسانية عادةً.

وإن من مقتضيات هذا الأساس التلازم بين السياسة والدين وعدم الفصل بينهما، إذ ليست العقيدة في التشريع الإسلامي مجرد معنىً ميتافيزيقياً لا صلة له بأصول المعايش والتدبير السياسي، بل هي عنصر أصيل في التشريع الإسلامي، لا يمكن فصل كيانه عن الكيان التشريعي العملي[37]، ضماناً للخلفية الأخلاقية للنشاط الإنساني بوجه عام، والسياسي بوجه خاص.

وهذا مما تميزت به سياسة الدولة الإسلامية عن سائر الدول الأجنبية التي فصلت فصلاً تاماً بين السياسة والدين؛ لأن الفضائل التي جاء بها الدين ليست في مصالح أرباب السياسة في هذه الدول.

إن هذا الارتباط الوثيق بين السياسة تدبيراً وممارسةً وتوجيهاً، وبين ما يؤثر في النفس الإنسانية من العقيدة الصحيحة هو السر في صياغة الإسلام للمجتمع هذه الصياغة الفريدة، التي لا نجد لها نظيراً في الواقع التاريخي[38].

الفرع الثاني: المبدأ الثاني: المعقولية والمنطقية:

ويُقصَد بالمنطقية هنا: ما تقتضيه أصول التعقل الإنساني العام، من الاتساق بين المعاني، بحيث لا تجد بينها ما ينقض بعضها بعضاً في حكم العقل.

وهذه المعقولية جاءت من ثقة الإسلام بالطاقات العقلية المتجددة، فقد أصبح من المتعيّن على العقل الإنساني المتخصص بعد انقطاع الوحي واختتام الرسالات أن ينهض بمهمة تدبير الحياة الإنسانية، بما أوتي من هذه الطاقات والملكات.

ولقد أدرك الأصوليون هذه المكانة العالية التي بوّأها التشريع الإسلامي للعقل الإنساني الذي تقع على عاتقه خلافة النبوة في مهمتها، وأكد صدق هذا الإدراك أساطين الفكر السياسي الإسلامي، الذين اعتبروا أن الرئيس الأعلى المجتهد قائم مقام النبوة في إقامة الدين، وسياسة الدنيا[39].

إن معقولية التشريع الإسلامي تبدو في احتكامه للعقل في أعظم قضاياه؛ كالإيمان بعقائده، فلَأَن يُحتَكَم إليه في التصرف في مقررات التشريع من باب أولى؛ هذه المقررات التي هي المنطلقات الأساسية للنشاط الحيوي للأفراد والشعوب والأمم[40].

---

[37] وفي هذا يقول ابن فرحون: "....و توهموا أن السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الخلق، و مصلحة الأمة، وهو جهل و غلط فاحش، فقد قال عز من قائل: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ المائدة(3) فدخل في هذا جميع مصالح العباد الدينية والدنيوية على وجه الكمال..." انظر: تبصرة الحكام في أصول الأحكام، ابراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون(ت799هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1406هـ-1986م 137/2

[38] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د.الدريني، ص27-68 ودراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د. الدريني 22/3-46

[39] و قد أكد الحراني على منزلة الولاية، و أنها من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها. انظر: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني(ت728هـ) وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة السعودية، ط1، 1418هـ ، 129/1

[40] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د.الدريني، ص24-25-26

الفرع الثالث: المبدأ الثالث: العدل المطلق:

العدل المطلق حقٌّ إنساني مشترك بين البشر جميعاً، وهذا مما فاجأ به الإسلام الدنيا إثر نزوله، فهو أصل عتيد يمتاز به عن سائر الشرائع إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، بل إن العدل هو الغاية القصوى التي أُنزلَت الشرائع السماوية من أجلها[41].

إن هذا التشريع قد وضع معياراً جديداً لتقويم إنسانية الإنسان تتمثل في التقوى والعمل الصالح، فلا تمييز في الإسلام بين بني الإنسان بأي معيار من معايير التمييز، وما اختلاف الألوان واللغات فيه إلا أثرٌ للقوة المودعة في الإنسان، وتعبيرٌ عن معنى استخلافه في الأرض، والنهوض بمهامه على أكمل وجه، والاختلاف إنما يظهر في ما ينشأ عن مدى تنمية فطرته وتنشئتها وتوجيهها وحسن استخدامها، فهو معيار التفاضل؛ لأنه من كسب الإنسان.

هذا الاختلاف في الحقيقة ما هوإلا مدعاةٌ للتكامل بين بني البشر في ما تتطلبه المعايش من حاجاتٍ تُفتَقَد عند بعضهم، وتتوافر عند الآخرين، لذا دعا الإسلام إلى التعاون والتكافل، فقال سبحانه: ﴿وتعاونوا على البروالتقوى﴾ المائدة(2)[42]

و وجه الاستدلال بالآية: بأن فيها أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى، أي ليعن بعضكم بعضاً، وتحاثّوا على أمر الله تعالى واعملوا به[43]، ولا يخفى ما في هذا التعاون من سد الحاجات، والتكامل بين البشر.

الفرع الرابع: المبدأ الرابع: حرية الإرادة الإنسانية أصل عتيد لا يتنافى مع عقيدة القدر الإلهي[44]:

ذلك أن عقيدة القضاء والقدر من حيث هي سنة إلهية، عامة ثابتة مطردة، لا يمكن تغييرها، فهي من أصول العقائد في الإسلام، والرضا بها واجب شرعاً، لكن المقضي به شيءٌ آخر، على المؤمن السعي إلى تغييره إن كان شراً أوظلماً، ويحرم عليه الاستكانة له، كما يجب الابتهال والتضرع إلى الله سبحانه، طلباً لعونه على إزالته، عملاً بمبدأ التغيير الثابت شرعاً بقوله سبحانه: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ الرعد (11) هذا المبدأ الذي يقوم عليه مبدأ تقرير المصير السياسي بوجه خاص، والذي يُفَسَّر منطقياً، ويُنَفَّذ عملياً على أساس حرية الإرادة الإنسانية، وكفاية الاختيار؛ إذ التغيير يعتمد الإرادة الحرة.

و وجه الاستدلال بالآية: أن الله سبحانه لا يغير ما بقوم حتى يقع منهم تغيير، منهم أو من الناظر لهم، أو ممن هو منهم بسبب، كما غيّر الله بالمنهزمين يوم أحد بسبب تغيير الرماة بأنفسهم[45].

وبناءً على هذا المبدأ يرفض الإسلام سياسة الأمر الواقع؛ الذي قد يكون ظالماً أو مظهراً من مظاهر العدوان، كقيام إسرائيل في قلب العالم العربي والإسلامي، فهو وإن كان نتيجة حتمية لأسباب، إلا أنه واقع ظالم يفرض الإسلام معه الجهاد بالأموال والأنفس لإزالة آثاره، وإعادة الحق إلى نصابه، ويحرم الركون إليه والاستكانة له؛ لقوله سبحانه: ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾ الشورى (39)[46]

ووجه الاستدلال بالآية: أن فيها وصفٌ للمؤمنين، بأنهم إذا نالهم ظلم من ظالم لم يستسلموا لظلمه[47].

---

[41] و هذا ما أكد عليه الإمام الحراني حينما بيّن أن أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل، هما جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة. انظر: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية 6/1 وانظر: تبصرة الحكام في أصول الأحكام، ابن فرحون 137/2

[42] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. الدريني، ص 48

و دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د.الدريني 31/3– 163 وما بعدها.

[43] انظر: تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي(ت671هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ– 1964م، 46/6

[44] "عقيدة القدر الإلهي" هو اللفظ الذي استعمله الدكتور الدريني في كتابه: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم" ص30، ولعل التعبير بـ "عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر" هو الأنسب.

[45] انظر: تفسير القرطبي، 294/9

[46] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. الدريني ص 30 وما بعدها.

دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د.الدريني، 7/3 وما بعدها، ص171 وما بعدها.

[47] انظر: تفسير القرطبي، 16/ 39

الفرع الخامس: المبدأ الخامس: سيادة الدولة منوطة بالتشريع الذي يخضع له الحاكم والمحكوم:

والعلاقة بين الأمة ومن يتولى أمرها هي علاقة نيابة شرعية واقعية، هذه التولية التي تتم عن طريق الشورى السياسية، وهي علاقة تنشئ حقوقاً وواجبات على طرفَيها.

فسيادة الدولة منوطة بالتشريع، الذي هو أمر واقعي في كتاب مسطور، وليس أمراً خيالياً مستوحىً من فكرة غامضة على النحو الذي يُرى في فقه السياسة الوضعية، قال تعالى: ﴿إن الحكم إلا لله﴾ الأنعام (57)

ووجه الاستدلال بالآية: أن الحكم لا يكون إلا لله، فحكمه هو الفاصل بين الحق والباطل[48]، والأمر والقضاء له سبحانه وحده[49].

وأما سيادة الأمة، فتتمثّل في سلطتها في التولية عن طريق الشورى السياسية، وفي النقد النزيه، والاجتهاد التشريعي على أصول مقرّرة، لا في إنشاء تشريع مبتدأ[50].

وهذا مبدأ سياسي عظيم، أرساه الإسلام، وأبقاه مفهوماً كلياً دون أن يفرغه في نظام محدد، بل ترك وسائل تطبيقه إلى الاجتهاد[51].

الفرع السادس: المبدأ السادس: مبدأ الوحدة:

إن مفهوم الوحدة غدا أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، ثبت هذا بالأدلة القاطعة، وتحقيق هذه الوحدة بجمع شتات الأمة وتوحيد كلمتها من أولى وظائف السياسة[52].

والمقصود بالوحدة هنا – كما يراها الدكتور الدريني– وحدة الشعوب لا الحكّام؛ إذ العبرة بالجوهر لا بالمظهر.

إن مفهوم الوحدة الذي جاء به الإسلام للعالم لم يكن نظرياً فلسفياً، بل تحقق عملياً إثر هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فأقام بذلك البرهان على أن مبدأً من مبادئ الإسلام لم يكن يوماً عصيّاً على التنفيذ، و يميز طبيعة هذه الوحدة أنها روحية، معينها القلب، وليست أمراً مفروضاً، ولا وليدة تنظيمٍ دستوري، وحدة نفت العصبيات بجميع ألوانها، فكانت وحدة عقائدية، وعالمية، قوامها الإرادة الحرة، والنظر الصحيح، والاستدلال العقلي، وهي لا تقوم على فراغ حضاري؛ فمقوماتها الحضارية مشتقة من الإسلام ذاته.

هذه الوحدة تقوم على أصلَين اثنَين:

1–الأصول الخيرة في الفطرة الإنسانية.

2–أصول الهداية السماوية التي جاءت بها الرسالة[53].

المطلب الثاني: المبادئ الخاصة بالعلاقات الدولية:

بعد أن بيّنت المبادئ العامة للفكر السياسي عند الدكتور الدريني في المطلب السابق، سأبين في هذا المطلب مبادئه الخاصة بالعلاقات الدولية، وهي خمسة مبادئ:

---

[48] انظر: تفسير القرطبي، 439/6

[49] انظر: المرجع السابق، 228/9

[50] يقول الإمام الحراني: "...و نزلت الثانية في الرعية من الجيوش و غيرهم، عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم و حكمهم و مغازيهم و غير ذلك، إلا أن يأمروا بمعصية الله، فإذا أمروا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق..." انظر: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، 6/1

[51] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د.الدريني، ص73 وما بعدها.

[52] وهذا ما أكده الإمام الماوردي، انظر: الأحكام السلطانية، علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي(ت450هـ) دار الحديث، القاهرة ص13
و ابن خلدون في المقدمة، انظر: books.google.com
https://books.google.com/books/download/
ص157اطلع عليه بتاريخ 2022/10/1 بتوقيت 3:18م

[53] انظر: دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د.الدريني، 3/ 53 إلى 76

الفرع الأول: المبدأ الأول: مبدأ العدل الدولي:

وهو مبدأ يقتضي تحريم العنصرية التي تعتبر أساس المشكلات الدولية، والعامل الأساسي في استشراء وباء الاستعمار على نطاقٍ عالميٍّ.

كما أنه يظهر الفرق بين العدل في الإسلام؛ الذي يتخذ من وحدة المعيار أساساً له، دون افتئات على حق أحد، أو إجرام دولي في حق أحد، أو مجرد تفكير في ظلم أحد، وبين العدل الدولي المتجزئ؛ الذي يتخذ مواقف سياسية منحازة كل الانحياز إلى الدول الاستعمارية، مواقف لا يمكن تفسيرها إلا على أساس العنصرية، التي لا تعرف حقاً ولا عدلاً ولا رحمة ولا أخوة إنسانية، وإنما تعرف العداء والحقد والإذلال للشعوب الآمنة، والطغيان والتجبر في الأرض.

إن هذا العدل المتجزئ، منوط بالغالب دون المغلوب، والقوي دون الضعيف، والموالي دون المعادي.

لقد قلب الإسلام موازين السياسة الدولية، وخالف ما استقر من مفهوم العدل في الفلسفة السياسية الرومانية، التي ترى أن "أهل روما سادة وما حولها عبيد"، كما خالف معتقَد حكماء الصهيونية أنهم "شعب الله المختار."[54]

الفرع الثاني: المبدأ الثاني: القوة في منطق الإسلام سند للحق والعدل:

فالقوة في الإسلام يجب إعدادها، واتخاذها لتكون سنداً للحق والعدل، ولمقاومة قوى الشر والعدوان والبغي في الأرض، وليس لتغليب مصلحة الأقوى؛ التي تمثل العدل في تصوير بعض الفلسفات السياسية غير الإسلامية.

إن الإسلام لا يقرّ تحكيم القوة على الصعيد الدولي مطلقاً؛ لأن مؤدى تحكيمها أن تصبح وسيلة للشر لا لمقاومته، وللعدوان لا لدفعه، وبناءً على ذلك فإن العدل في نظره هو "مصلحة الإنسانية العليا"، وليس "مصلحة الأقوى"

إن هذا المبدأ من مبادئ الحضارة الإنسانية الإسلامية الخالدة، الذي يصلح أساساً للعلاقات الدولية في كل عصر.

ومن أروع ما يمثل هذا المبدأ قول الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (القوي فيكم ضعيف عندي، حتى آخذ الحق منه، والضعيف فيكم قوي عندي، حتى آخذ الحق له.)[55]

فهذا القول وإن كان متعلقاً بسياسة الحكم على الصعيد الداخلي، لكن مناطه يتسع لشمول السياسة الخارجية على الصعيد الدولي.[56]

الفرع الثالث: المبدأ الثالث: مبدأ حرية الدين:

إن الإسلام يحترم المخالفين له في الدين ويمنحهم الحرية الكاملة في الاختيار، سواءً كانوا داخل حدود دولته، أو خارجها طالما أنهم ليسوا من المحاربين، بل إن من اكتسب حق المواطنة منهم عن طريق العهد، ثبتت له كافة الحقوق الثابتة للمسلم، ومُنحَ الحرية في العقيدة وإقامة شعائر عبادته.

فالإسلام يرى أن العقيدة التي تؤَسَّس على الإكراه لا وزن لها ولا تأثير، ولكي تكون هذه العقيدة مؤثرة لا بد وأن تقوم على التفكير الحر، والنظر الصحيح، والاستدلال العلمي الذي يؤسس الاقتناع الذاتي.

---

[54] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، ص47 وما بعدها.
دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د.الدريني، 3/165-166

[55] انظر: الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البغدادي (ت230هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ-1990م، 3/136 ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

[56] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د.الدريني، ص58 وما بعدها.
دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د. الدريني 3/163 وما بعدها.

إن إرساء هذا المبدأ في سياسة الإسلام –لا سيما الخارجية منها– غايته ألا يكون الإكراه في الدين عقبة في سبيل الإصلاح العالمي، قال تعالى: ﴿لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغي﴾ البقرة (256)

ووجه الاستدلال بالآية: أن فيها نهي عن الإكراه على تغيير الملة والعقيدة، فالدخول في الإسلام لا بد وأن يكون خياراً منشؤه الحرية التي يتمتع بها الإنسان بحسب هذه الآية[57].

في الحقيقة إن هذه الحرية منشؤها الكرامة الإنسانية التي أثبتها الإسلام للبشر كافة، من أسلم منهم ومن لم يسلم، قال تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾ الإسراء (70)، وهي مظهر شخصية الإنسان المعنوية، وامتدادها في المجتمع السياسي[58].

ووجه الاستدلال بهذه الآية: أن الله سبحانه قد جعل لابن آدم شرفاً وفضلاً على سائر مخلوقاته، و من هذا التكريم تمييزه بالعقل الذي يفرّق به بين الحق والباطل ويختار أيهما شاء[59].

وأخيراً: فإن الدكتور الدريني يرى أن الإنسان لا يكون حراً حقاً، مدركاً لأبعاد الحرية، إلا إذا عمل مخلصاً على تحقيق هذه الحرية الإنسانية في غيره، وإلا انقلب أنانياً عنصرياً لا محالة[60].

الفرع الرابع: المبدأ الرابع: الحرب شُرِعَت للضرورة، والجهاد وسيلة للدفاع ورد الظلم:

إن الإسلام حينما شرع الحرب إنما شرعها لرد العدوان، أو لإزالة المعوقات التي تعترض سبيل نشر مفاهيم الحضارة الإنسانية، والقيم الخالدة ، والعقائد الحقة، دون قسر ولا إلجاء. إن الحرب في الإسلام ما هي إلا وسيلة للسلم والأمن غالباً، ولتقرير الحرية، والحق، والمساواة، والعدل الشامل في العالم كله، دون تمييز.

وما دامت هذه الأهداف الإنسانية السامية هي الغاية من الحرب، فلا مناص إذن من أن تكون الوسيلة إليها إنسانية أيضاً تتسم بالمميزات والخصائص الغائية ذاتها، وهذا من الإسلام تقويمٌ للوسيلة والغاية كلتيهما، بمعيار واحد، هو العدل والفضائل الإنسانية، ذلك أن مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة" مرفوض في الإسلام.

وإذا كانت هذه بواعث الحرب وأغراضها في الإسلام، فإنه ينبغي أن تتحقق تلك الأغراض بعد أن تضع الحرب أوزارها.

أما الإمعان في التقتيل، وسفك الدماء، بغية تشريد المحاربين من أوطانهم، أو إبادة الجنس، أو الاعتزاز بالقوة والغلب، أوالانتقام والتشفي، كل أولئك ليس غرضاً يستهدفه الإسلام من مشروعية الحرب، ولعل تلك الأغراض غير الإنسانية هي التي حملت فلاسفة السياسة الاستعمارية على وضع مبدأ "الغاية تبرر الواسطة"

كذلك الجهاد، إنما فرضه الإسلام إذا تعين وسيلة للدفاع، ولرد الظلم والعدوان، قال تعالى: ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ البقرة (194)

و وجه الاستدلال بالآية: أنها تفيد بأن على المسلمين أن يقاتلوا المشركين إذا قاتلوهم، ولا يجوز لهم أن يبتدئوهم بالقتال، وإنما سمي الجزاء اعتداءً من المماثلة في الجنس[61].

وهذه الآية وإن نزلت في حكم القتال في الشهر الحرام، فلأن تنطبق على غيره من باب أولى.

---

[57] انظر: تفسير القرطبي، 279/3

[58] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د.الدريني، ص69–96

[59] انظر: تفسير القرطبي، 293/10 وما بعدها.

[60] انظر: المرجع السابق، 115/3 وما بعدها.

[61] انظر: أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص (ت370هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ، 325/1

وجعله مفرغاً من العدوان والبغي، ومقيداً بالآداب والفضائل، وموجهاً إلى تحقيق القيم الإنسانية الخالدة، في العالم بأسره، فصاغ أمته المجاهدة حقاً على نموذج أمثل، بحيث تغدو خير أمة أخرجت للناس حقاً[62].

الفرع الخامس: المبدأ الخامس: مبدأ وحدة السياسة الخارجية في السلم والحرب:

إن الإسلام يوجب تحقيق مبدأ وحدة السياسة الخارجية سلماً أو حرباً، في جميع دوله وأقطاره، وهذا ثابت في الصحيفة –التي تعتبر الدستور الأول في الإسلام– حيث نصّت على أن "سلم المؤمنين واحدة، لا ينفرد بها أحد دون سائر المؤمنين" مما يستلزم أن تكون حربهم واحدة أيضاً.

وبناء على ذلك، فإنه لا يجوز أن تنفرد دولة منهم بعقد معاهدة سلم مع العدو، لما في ذلك من إقراره على بغيه، فهذه "سلم الهوان" المحرمة شرعاً بقوله تعالى: ﴿فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون﴾ محمد (35)

12– **ووجه الاستدلال:** أن المسلمين إذا كانوا على عزة و قوة ومنعة، وجماعة عديدة، وشدة شديدة، فلا صلح[63]، ولا يجوز مهادنة الكفار إلا عند الضرورة[64]. ومردّ هذا التأكيد على وجوب تحقيق الوحدة السياسية الخارجية، هو أن انقسامها يوهن من قوة المسلمين، في ذات أنفسهم أولاً، وفي استصغار عدوهم لشأنهم ثانياً، فقد أمرهم سبحانه بهذه الوحدة، بقوله: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ آل عمران (103) وهو أمر مطلق، ولكن إذا كان توحيد الكلمة واجباً في النطاق الداخلي للدولة، فهو على الصعيد الدولي أوجب.

هذه الوحدة مصدر من مصادر القوة والمنعة التي أُمرنا بإعدادها، صوناً للكيان الخارجي والداخلي على السواء[65].

13– ووجه الاستدلال بهذه الآية: أن فيها أمر بالاجتماع على الاعتصام بالكتاب و السنة اعتقاداً وعملاً، وفي ذلك سبب لاتفاق الكلمة، وانتظام الشتات، الذي يتم به مصالح الدنيا والدين، والسلامة من الاختلاف[66].

الخاتمة:

وفي هذه الخاتمة سأبين خلاصة البحث، ونتائجه، وتوصياته.

خلاصة البحث:

- إن الموضوعات التي يتناولها الفكر السياسي؛ هي الحرية، والعدالة، والملكية، والحقوق، والقانون، وهي نفس الموضوعات التي يتناولها الفكر السياسي الإسلامي، إلا أنه يدرسها في ضوء القواعد العامة للتشريع الإسلامي.
- إن منهج الدكتور الدريني في التأليف في الفكر السياسي يتلخص في أربع نقاط أساسية، هي: اختصار مؤلَّفه كاملاً في المقدمة، والحيادية، والاستقلالية الفكرية، والموسوعية الفكرية.
- إن المبادئ التي بنى عليها الدكتور الدريني فكره السياسي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة جهوده في هذا المجال، لا سيما كتابه "خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم" ويمكن تقسيمها إلى مبادئ عامة، ومبادئ خاصة بالعلاقات الدولية، ويصل عددها مجموعةً إلى أحد عشر مبدأ.
-

---

[62] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د.الدريني، ص63 وما بعدها، ص305 وما بعدها.
دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، د.الدريني، 115/3 وما بعدها، ص154–155

[63] انظر: تفسير القرطبي، ، 40/8

[64] انظر: المرجع السابق، 256/16

[65] انظر: خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. الدريني، ص70–71–300 وما بعدها.

[66] انظر: تفسير القرطبي، 164/4

نتائج البحث:

- لقد بذل الدكتور الدريني جهداً واضحاً في فقه السياسة الشرعية، وترك مؤلفات قيّمة في هذا الموضوع؛ منها: كتاب خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، وبحوث في فقه السياسة الشرعية.
- استفاد الدكتور الدريني من روح التشريع الإسلامي العامة، وقواعده الأصولية والفقهية الأساسية، كما استفاد من الأحكام والفروع الفقهية التي تركها أرباب وعلماء السياسة الشرعية، وتوصّل من كل ما تقدم إلى قواعد عامة في هذا الفقه.
- إن الدكتور الدريني له رؤيته الخاصة، وفلسفته المتميزة التي يتوصّل بها إلى ما يريد بيانه من الأفكار، ثم يوصلها إلى القارئ بطريقة واضحة؛ وذلك بالربط بين هذه الأفكار ربطاً ينم عن عقلية فريدة، ودراية واسعة، وإلمام كافٍ بالموضوع الذي يبحث فيه.
- اتبع الدكتور الدريني منهجه الخاص في التأليف في هذا المجال.
- يرى الدكتور الدريني أن السلام مع إسرائيل أمرٌ مرفوضٌ تماماً، ولا سبيل للتعامل معها إلا بإعداد العدة، وإعلان الحرب والجهاد؛ لإخراجها من أرض فلسطين المحتلة، ومن قلب العالم العربي والإسلامي.
- نستشف ذلك من المبدأ الذي ينص على أن حرية الإرادة الإنسانية أصل عتيد لا يتنافى مع عقيدة القدر الإلهي.
- يحرم على أي دولة عربية أوإسلامية عقد السلم مع دولة إسرائيل، التزاماً بمبدأ وحدة السياسة الخارجية في السلم والحرب.

التوصيات:

توصي الباحثة بالتوسع بالبحث في فقه السياسة الشرعية من كافة جوانبه، لا سيما عند العلماء المعاصرين، إذ أنه لم يأخذ حقه من البحث، كغيره من الفروع الفقهية، من عبادات ومعاملات وغيرها.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

Funding:
this research is funded by Damascus university – funder No. (501100020595).

المراجع:

1- الاجتهاد المقاصدي عند الدكتور الدريني وتطبيقاته على القضايا المعاصرة، ثابت أحمد عبد الحافظ عساف، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2016م.

2- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص(ت370هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ.

3- الأحكام السلطانية، علي بن محمد بن حبيب البصري الشهير بالماوردي(ت450هـ)، دار الحديث، القاهرة.

4- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي(ت505هـ) دار المعرفة، بيروت.

5- تبصرة الحكام في أصول الأقضية و مناهج الأحكام، ابراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون(ت799هـ) مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1406هـ-1986م.

6- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني(ت816هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002 م-1424هـ .

7- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ-2003م.

8- الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبي(ت671هـ) دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م.

9- الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، الدكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م.

10- خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم، د. فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط2، 1434هـ-2013م .

11- دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، الدكتور فتحي الدريني، دار قتيبة، دمشق، ط1، 1418هـ-1998م.

12- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية، أحمد بن عبد الحليم بن محمد الحراني(ت728هـ) وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية، ط1، 1418هـ.

13- طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، عبد الرحمن الكواكبي(ت1320هـ) المطبعة العصرية، حلب.

14- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البغدادي(ت 230هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ-1990م.

15- الطرق الحكمية، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية(ت751هـ)، مكتبة دار البيان.

16- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور(ت711هـ) دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

17- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي(ت666هـ) المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ-1999م.

18- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي(ت770هـ) المكتبة العلمية، بيروت.

19- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت626هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

20- المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، الدكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط3، 1434هـ-2013م.

21- www.marefa.org
https://mawdoo3.com
23- www.almayadeen.net
24- http://youtu.be/nLBY1VgdZsQ
25- www.bipd.org/publications/1218153.aspx
26- http://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons/27/5/2017
27- https://books.google.com/books/download/